

المقدمة :

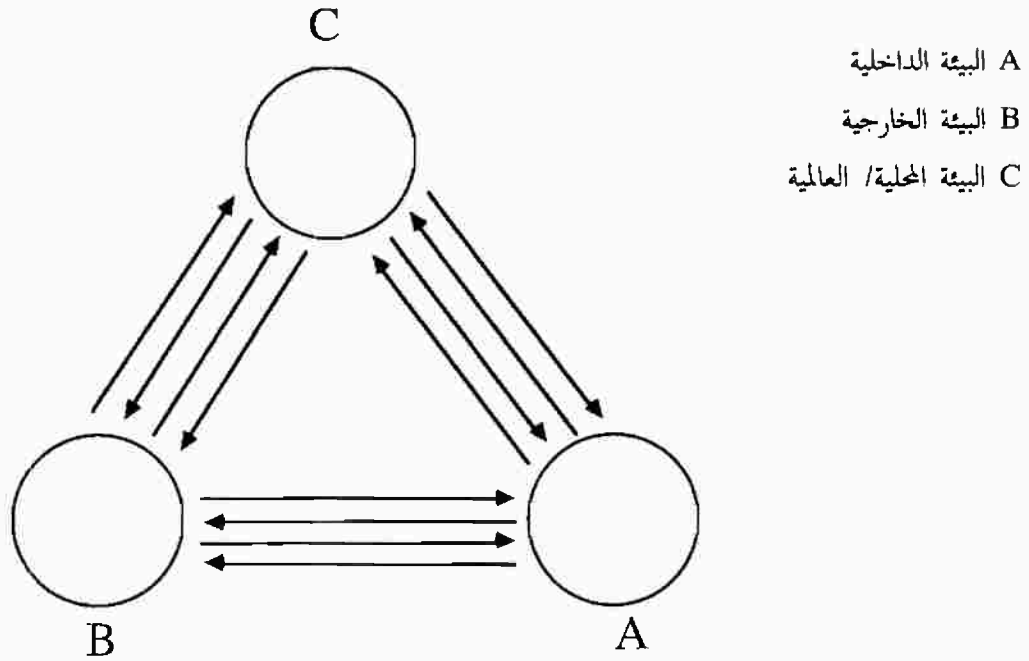
فى ظل المتغيرات الدولية والأحداث المتلاحقة أصبح مفهوم الأمن القومى من أهم الموضوعات ذات الصلة فى دراسات العلاقات الدولية ، ولقد أدت التغيرات فى بيئة النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تحول فى هيكل النظام الدولى ، إذ تحول من نظام ثنائى القطبية إلى نظام قائم على الواحدية القطبية فبعد أن كانت معظم الدول تعتمد فى أمنها القومى على أحد القطبين آنذاك هما الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى السابق ، أصبحت للولايات المتحدة نفوذاً غالباً فى أنحاء العالم وربما حاسماً فى بعض الأحيان والمناطق . وقد حدث تحول جوهري فى مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية قائمة فى الدولة والأحلاف Alliances إلى تفاعلات استراتيجية قائمة على التآلفات الدولية السياسية Coalitions والتكتلات الإقليمية اقتصادية وخلق الشركات الكبرى من خلال الاندماج العضوى أو التنسيق السوقى .

فى هذا السياق ، تغير مفهوم الأمن القومى ومخاطر الأمن القومى للدول ، وكذلك المحددات المؤثرة فى أمنها القومى . حيث أدى هذا إلى بروز بيئة جديدة للأمن القومى ليست داخلية صرفة Internal أو خارجية فى الأساس External ، ولكن تعبر عن تفاعل العوامل وقوى محلية داخلية مع العوامل وقوى دولية عالمية ويطلق عليها «البيئة المحلية» Local Global Environment .

هذه الدراسة تضع نموذجاً مقترحاً للتعرف على ملامح هذه البيئة الجديدة والمخاطر التى قد تتولد داخلها من خلال وضع تطبيق على هذا النموذج على مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى . هذا البحث ليس فقط مفهوماً وصفيًا ولكن والأهم محاولة إرشادية لصنع سياسة أمن قومى بشكل مؤسسى .

أولاً: النموذج المقترح :

قوام هذا النموذج على الاعتراف بالنزعة الاستقلالية للبيئة المحلية العالمية فهى بيئة ذات شخصية تفاعلية مستقلة Interactive Autonomous Identity . وما يظهر من الرسم الموضح ، هناك ثلاث بيئات لصانع القرار لابد من أخذها فى الاعتبار عند صنع القرار .



يشير هذا النموذج إلى التفاعل بين البيئة الداخلية للأمن القومى Internal Environment والتي نشير إليها بالرمز A والبيئة الخارجية للأمن القومى External Environment والتي نشير إليها بالرمز B ، بينما نشير للبيئة المحلية / العالمية Global & Local بالرمز C .

هنا نقصد بأن البيئة C ذات شخصية مستقلة تفاعلية التالى :

- ١ - إن النظام الدولى الجديد لا ينفى فى الأساس أن هناك دول وحدود دولية والكثير من ظواهر عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .
- ٢ - إن النظام الدولى الجديد هو جديد لتوافر معيارين : أولهما اختلاف شكل السيطرة الدولية . ثانيهما اختلاف فى مدى السيطرة داخل الوحدة الأساسية للنظام ألا وهى الدولة . المعيار الأول متعلق بتوزيع القوة داخل النظام الدولى ككل والمعيار الثانى مرتبط بتوزيع القوة داخل دولة فى حد ذاتها .
- ٣ - إنخفاض مستوى السيطرة داخل الدولة على سلوك الأفراد والجماعات والعمليات وربما المؤسسات المختلفة أدى إلى بروز اشتباك هذه التكوينات فى سلوك خارجى بشكل لم تصبح الدولة هى المتحكم الوحيد فيه .
- ٤ - إعادة توزيع القوة الدولية أدى إلى الانتفاء البنائى لمنطق القوة الدولية المسيطرة المتفردة الامبراطورية فى المجالات الأساسية كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية .

٥ - ساهم هذان المعنيان فى تخليق مساحة من التفاعل الاجتماعى المؤسسى الدولى العابر للحدود أفقيا ورأسيا . بعبارة أخرى سواء بين الدول كوحدات فى النظام الدولى للقوة أو بين مستويات التنظيم الاجتماعى الدولى بين المهن والأنشطة أو المجالات .

٦ - هكذا تنبع ديناميكية هذا المجال الجديد من القدرة على التنظيم المستقل خارج الأطر التقليدية لنظم السيطرة لعالم الحرب الباردة .

وتمثل البيئة الداخلية للأمن القومى المتغيرات الرئيسية التى من شأنها التأثير بشكل هام أو ملحوظ أو حاسم على مدى سيطرة الدولة على السكان أو على العمليات المؤسسية أو علاقات القوة والعنف . ومن ثم محددات البيئة الداخلية للأمن القومى A تتكون من :

١- البيئة الداخلية للأمن القومى A

١ - تأثير متغيرات العامل العسكرى .

٢ - متغيرات الإمكانيات الاقتصادية .

٣ - تأثيرات البناء السياسى .

٤ - متغيرات القوى الاجتماعية .

ومن هنا وبالرغم من أن القوة الشاملة بدأت تتركز حول العوامل الاقتصادية ، والسياسية والتكنولوجية ، إلا أنها ما زالت تقوم على أساس استراتيجى ، وهو الأمر الذى يبرز دور متغير للعامل العسكرى فى تحقيق أهداف الدولة ، وفرض إرادتها . ويمكن قياس القدرات العسكرية من خلال العديد من العناصر ، إلا أننا سنركز هنا على عدد من العناصر . والتى تنقسم إلى قدرات «إمكانيات» عسكرية تقليدية ، إمكانيات عسكرية فوق تقليدية .

١- تأثير متغيرات العامل العسكرى

داخل بيئة الأمن القومى:

أ- الإمكانيات العسكرية التقليدية تنقسم إلى :

١ - حجم الإنفاق العسكرى بالإضافة إلى طبيعة حجم الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج القومى .

٢ - حجم القوات المسلحة «قوات عاملة - احتياطى - إجمالى قوات مسلحة - نسبة القوات المسلحة إلى إجمالى السكان» .

٣ - مستويات دفاعية التسليح «طائرات قتال - دبابات» .

٤ - الكفاءة القتالية «الكفاءة التنظيمية - الخبرة القتالية التراكمية - مدى العمل الاستراتيجى - وجود صناعات حربية» .

ب - الإمكانيات العسكرية فوق تقليدية:

١ - القدرات الكيميائية .

٢ - القدرات البيولوجية .

٣ - صواريخ استراتيجية .

وتنقسم مستويات قياس هذه المراحل إلى :

«إملاك فعلى - قدرات على الإملاك - ليس لديها قدرة على الإملاك» .

هذا فضلاً أن هناك مستوى متعلق بمدى تنظيم السلاح واستخدامه بشكل فردى أو جماعى .

٢ - متغيرات الإمكانيات الاقتصادية فى

بيئة الأمن القومى :

ويمكن أن نشير هنا إلى أن الإمكانيات الاقتصادية ومتغيراتها فى بيئة الأمن القومى هى محصلة توظيف موارد الثروة الاقتصادية للدولة ، والتفاعل المناسب للسكان وهذه الموارد . وترتكز الإمكانيات الاقتصادية فى الأساس على عدة عناصر رئيسية ولها مؤشرات قياسية .

تنقسم الإمكانيات الاقتصادية إلى إمكانيات متاحة فوراً ، إمكانيات يمكن توفيرها بعد وقت محدد ، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى ، وأخيراً إمكانيات ينتظر الحصول عليها .

- فالإمكانيات المتاحة فوراً ، هى الموارد الاستراتيجية التى لا يمكن استبدالها فى الصناعات المختلفة ، والتى تنتجها أرض الدولة فعلاً مثل المعادن - القطن - المطاط - وغيرها . وتعتبر المصانع القائمة فعلاً فى الدولة والجيش العامل وأسلحته ومعداته وتجهيزاته من أهم الإمكانيات المتاحة فوراً .

- أما الإمكانيات التى يمكن توفيرها بعد وقت محدد ، فهى موارد من النوع سابق الذكر ولكنها مخزونة ، وتحتاج لإعدادها إلى وقت محدد للغاية وتتضمن هذا النوع من الإمكانيات - خطوط الإنتاج والمصانع والتى لا تعمل بكامل طاقتها ، وقطع الغيار اللازمة للإصلاح . كما تعتبر قوات الاحتياط التى يمكن استدعاؤها خلال هذه الفترة الزمنية طبقاً لخطط الاستدعاء والتعبئة ، وكذا المعدات والأسلحة والذخائر التى يمكن فك تخزينها خلال هذه الفترة .

- والقدرات التى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى ، هى أى قدرات مصنعة من النوعين السابقين ، يمكن إدخال بعض التعديلات عليها طبقاً لحاجة الدولة ، ويستغرق إحداث التعديل مدة أطول من المدة المحددة للنوع السابق .

فقد تضمن تعديل خطوط الإنتاج وتحويل بعض المعدات المدنية مثلاً إلى معدات حربية .

● قدرات يمكن الحصول عليها من خلال فترات تجريبية ، وبالتالي مما لا يمكن التخطيط لاستخدامها ضمن السياسات الاقتصادية ، ولكنها تزيد من قدرات الدولة .

والجدير بالذكر هنا أن مشاركة الدولة في حركة التجارة الدولية ، ومدى ما يمكن هذه المشاركة من أهمية ، تعتبر أحد العوامل الهامة التي تدعم القدرات الاقتصادية للدولة .

وعلى هذا النحو يمكن تقسيم الدول وفقاً للقدرات الاقتصادية إلى خمس فئات هي :

١ - دول محدودة القدرات الاقتصادية ومتخلفة ، ويعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها اقتصادياً ، إذ تعتمد اعتماداً كلياً على غيرها من الدول .

٢ - دول محدودة القدرات الاقتصادية ومتقدمة . ويعتمد هذا النوع من الدول اعتماداً كلياً على التكنولوجيا المتقدمة . مثل اليابان . إلا أن مثل هذا النوع من الدول يحمل في جسمه ضعفاً ، إذ تكون عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية ما لم تتوفر القدرة الكافية لتطوير مصالحها .

٣ - دول تعتمد على مورد اقتصادي واحد . ويقوم هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة ، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترو من هذا النوع .

٤ - دول قدراتها الاقتصادية متوازنة . وهذا النوع من الدول يتوفر لديها قدرات اقتصادية مع خطط التنمية الشاملة مما يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة في سياسات غيرها من الدول ، كما يعتبر ميزانها التجاري متوازن وإن كان يميل لصالحها في بعض الأحيان . مثال دول غرب أوروبا .

٥ - دول ذات قدرات مرتفعة . وفي الأغلب ، تمتلك هذه الدول قاعدة زراعية وصناعية قوية . وتعد الولايات المتحدة من هذه النوعية من الدول .

ونقصد هنا بالبناء السياسي بيئة النظام السياسي للدولة والتي تمثل أهمية كبيرة من خلال النظام الدستوري الداخلي وآليات واستقرار الحكم فيها ودور جماعات المصالح والتنظيمات الحزبية داخل هذا النظام .

٣ - تأثيرات البناء السياسي في بيئة

الامن القومي :

كما يرتبط النظام السياسى بحماية القيم الداخلية للمجتمع التى تعد أحد أهم أهداف الأمن القومى بما يتضمن ذلك حق الدولة فى فرض ما تشاء من قيود أمام دخول الأفراد والأفكار والبضائع من أجل الحفاظ على القيم الداخلية ضد المخاطر الخارجية للأمن القومى ، وبالرغم مما يحويه هذا العنصر من خطورة على الأمن القومى فالحكم المطلق على سبيل المثال وكشكل من أشكال النظم السياسية يأخذ بفكرة أن الدولة ينبغى أن يكون أمنه متعلق بقيم الدولة الداخلية . وقد يتطلب هذا الأمر أما الاتجاه للعزلة التى تستهدف توفير الحماية من تدفقات غير ملائمة من خارج النظام أو الاتجاه إلى انتهاج سياسة استعمارية يكون غرضها القضاء على مخاطر الأمن القومى أو الحيلولة دون وصولها للبيئة الداخلية .

٤ - متغيرات القوى الاجتماعية داخل

بيئة الأمن القومى :

من البداية نشير هنا إلى القوى الاجتماعية وتأثيرها فى بيئة الأمن القومى الداخلى مرتبط ببناء المهن والبناء الثقافى ومجموعة القيم والفلسفة الاجتماعية والسياسة للمجتمع ، كذلك تعنى أنماط السلوك والتفكير . ومن ثم فإن الحفاظ على الأهداف القومية للمجتمع السياسى والتى تركز أساساً على حماية القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . بما يعنى أن الأمن القومى يعنى بالمقام الأول الدفاع عن القيم والمعتقدات التى يؤمن بها المجتمع ، والقيم والمبادئ والمثل التى يؤمن بها والحفاظة على الكيان السياسى التى تضمن التماسك بين جميع الأفراد داخل هذا المجتمع .

وتعد الوحدة القومية مظهراً أساسياً لوحدة القيم سواء متمثلة فى الوحدة اللغوية أو الوحدة الدينية أو الوحدة العرقية . وفى هذا الإطار فإن كل من العروبة مثلاً والإسلام من القيم التى تخرص عليها الدول العربية . كذلك تعد القيم الاجتماعية والأخلاقية التى استقرت داخل المجتمع السياسى كالحرية والنضال وحقوق الإنسان والجدير بالذكر أن تعدد التيارات والاتجاهات والأيديولوجيات المتعارضة داخل الدولة تؤدى إلى تفتيت وحدة الأمن وتمزيقها وإثارة القلاقل والأزمات وهى التى بدورها ذات تأثير لإثارة مخاطر للأمن القومى مما يعنى التأثير على التكامل داخل فئات المجتمع ، وكذلك تؤدى نشر لمجموعة قيم مثل العدالة والمساواة بين المواطنين لتحقيق مزيد من التماسك مما يعنى تحقيق أهداف الأمن القومى ضد المخاطر التى تهدد التعبئة الداخلية .

وتمثل هذه البيئة النظام الدولى والتفاعلات الخارجية والعلاقات بين مكونات هذا النظام الدولى . ويرتبط بهذه البيئة الفرص والقيود التى يخلقها النظام الدولى .

١ - محددات البيئة الخارجية للأمن

القومى B

ومن ثم نستطيع توضيح محددات البيئة الخارجية للأمن القومى B وهى :

- ١ - تأثيرات متغيرات القوى داخل النظام الدولى .
 - ٢ - طبيعة المنظمات والأحلاف الدولية فى بيئة الأمن القومى .
 - ٣ - تأثيرات التوازنات الإقليمية فى بيئة الأمن القومى .
 - ٤ - متغيرات التفاعلية مع القوى الكبرى .
- وستتناول كل هذه المحددات بشيء من التفصيل :

١ - تأثيرات متغيرات القوى داخل النظام الدولى :

يؤثر شكل النظام الدولى وإلى حد بعيد فى إطار المخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى وبيئته الخارجية . ويدخل ضمن هذا الإطار تأثيرات القوى واتجاهاتها داخل هذا النظام ، والتى تعمل كمحدد من محددات لطبيعته وشكله ومن ثم كمحدد من محددات مخاطر الأمن القومى الخارجية .

ففى إطار اختلاف الممكنات وإدراك الدول لمصالحها وقيمها المشتركة والتى تلزم القوى داخل المجتمع الدولى بمجموعة من القواعد والمبادئ المشتركة فى علاقاتها ويأتى ضمن هذه المبادئ إدراك هذه القوى داخل النظام الدولى لمخاطر الأمن القومى والأولويات المتصدر لهذه المخاطر فى إطار البيئة الخارجية للأمن القومى لكل منها .

وفى هذا الإطار نجد أن مجموعة متغيرات القوى داخل النظام الدولى التى تؤثر وإلى حد كبير على الأمن القومى تحت درجة المرونة لمواجهة مخاطر الأمن القومى داخل هذا النظام وأسلوب أو منهج تعامل الدول مع القوى الكبرى فضلاً عن القواعد التى تحكم توجهات المجتمع الدولى وتأثير ذلك على استمرار الدولة وبقائها والحفاظة على كيانها وهو ما يتطلب قدرًا من القوى المادية لأى دولة بما يدرأ أطماع القوى الكبرى والقوى الإقليمية من السيطرة والهيمنة على مقدرات الدول الأخرى بما يحقق أهدافها ومصالحها.

٢ - طبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية وبيئة الامن القومى :

تشكل طبيعة وشكل التنظيمات والأحلاف الدولية لمحددات محاولات الدول لتحقيق أمنها القومى وذلك من أجل تجاوز معضلة الأمن . الأمر الذى يعنى أن هناك مجالات لتحديد أهداف الأمن القومى من خلال الدخول فى تنظيم أو حلف مرغوب فيه من عدمه .

فطبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية تحدد بشكل كبير طبيعة سلوك القوى الدولية داخل النظام الدولي مدى تأثير الأحلاف أو التنظيمات في حد ذاتها تؤثر في اتجاهات ومحددات مخاطرة الأمن القومي على المستوى الخارجى .

فتحاول الدول من خلال الدخول في تنظيمات أو أحلاف دعم أمنها القومى ومن خلال الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات وتنظيمات دولية للحد من التسليح أو نزع السلاح . فعلى سبيل المثال الدور الذى تمارسه وكالة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة فى نزع أسلحة الدمار الشامل .

بالإضافة إلى ذلك ، فالدخول فى مجالات من التعاون المشترك بين عدد من الدول داخل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية يعمل على تعميق مفهوم الأمن القومى الجماعى للدول .

وإن كان مفهوم الأمن القومى يعنى الاستراتيجية التى تنتهجها الدولة لتحقيق أمنها القومى ، فقد أصبح من غير المتاح أن تحقق الدولة أمنها القومى بدون التفاعل مع المتغيرات المحيطة بها . وذلك من خلال اشتراكها فى الأمن القومى مع الدول أو القوى الإقليمية المحيطة وذلك فى إطار أن الأمن القومى لمجموعة من الدول يشغلون منطقة جغرافية واحدة وتجمعهم مصالح مشتركة أو لغة مشتركة أو روابط ثقافية أو حضرية مشتركة ومن ثم فقد أصبحت التوازنات داخل كل إقليم ذات صلة بالأمن القومى للوحدات الداخلية له أى بما يعنى أن الأمن القومى الإقليمى ذات تأثير على الأمن الداخلى .

وعلى النحو يبرز دور علاقة أى دولة بالقوى الإقليمية والتوازنات التى تحدث فى إطار الإقليم كذلك علاقة القوى الإقليمية بعضها ببعض والتى تحدد إلى حد بعيد طبيعة وشكل تهديدات ومخاطر الأمن القومى لكل دولة فى دول الإقليم .

فتحقيق حد أدنى من التعاون المشترك بين القوى الإقليمية يعنى إزالة كافة التوترات بينها والتعاون فيما بينها من أجل العمل على دفع أى مخاطر خارجية قد يتعرض لها الإقليم أو أى دولة من دول الإقليم .

فى حين أن أى مؤثرات أو أزمات قد تثار بين القوى الإقليمية قد تهدد وبشكل كبير قدرة هذه الدول على تحقيق التعاون فى مجال الحفاظ على الأمن القومى الإقليمى مما يعنى حدوث مخاطر للأمن القومى لدول الإقليم .

٣ - تأثير التوازنات الإقليمية فى الأمن

القومى :

٤ - التأثيرات التفاعلية للأمن القومي

في علاقاته مع القوى الكبرى :

وإن كان الأمن القومي يتأثر بالقوى الداخلية والعلاقة بينهما بالإضافة إلى علاقته بالقوى الإقليمية الاستراتيجية التي تتبعها الدولة في إطار تفاعلها مع مجموعة من الدول من أجل تحقيق أمنها القومي لمجموعة الدول المشتركة في منطقة جغرافية واحدة .

فهو يتأثر لعلاقة أى دولة بالقوى الكبرى وارتباطها بأمنها القومي والمخاطر التي يتعرض لها أمنها القومي لأى دولة ولعلنا نجد هنا أن القوى الكبرى التي سادت خلال فترات تاريخية مختلفة لها اهتمام بالعديد من مناطق العالم والمصالح التي تربطها بها وعلى سبيل المثال ارتباط القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط . فبداية من أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان لارتباط مصالح القوى الكبرى آنذاك بريطانيا وفرنسا بالمنطقة .

وعندما حلت محلها القوتان العظمتان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت المنطقة ساحة صراع بينهما مع انهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت الولايات المتحدة كقوى عظمى منفردة ارتبطت بالمنطقة بمصالح حيوية مشتركة ذات أبعاد تأثيرية للأمن القومي لدول المنطقة وللولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يبرز دور اختلاف أو تطابق مفهوم القوى الكبرى للأمن القومي مع مفهوم أى دولة لأمنها القومي وتأثيرها على سياسات هذه الدولة وخاصة بأمنها القومي في هذا الصدد .

وكما أشرنا سابقاً أن بيئة الأمن القومي Global & Local إنما هي في حقيقة الأمر بيئة مستقلة ذات طبيعة خاصة عن البيئة الداخلية والخارجية . وفي الوقت ذاته فهي وإلى حد بعيد تحدد طبيعة التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية للأمن القومي وهي رغم اشتقاقها من البيئتين الأخرتين إلا أنها تظهر لبيئة مستقلة .

كما أن طبيعة البيئة المحلية العالمية Global & Local تحدد مدى حاجة كل من البيئة الداخلية والخارجية للأخرى في ضوء معطيات ومحددات كل منها .

ويمكن أن نشير إلى محددات بيئة الأمن القومي Global & Local وهي :

- ١ - درجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومي .
- ٢ - طبيعة متغيرات القوى في بيئة الأمن القومي .
- ٣ - تأثيرات الاستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومي .
- ٤ - تأثيرات عامل الشفافية في إطار بيئة الأمن القومي .

تتأثر البيئة Global & Local بدرجة التكاملية التبادلية بين البيئة الداخلية والخارجية لمخاطر الأمن القومي ، والتي تعد من أهم محددات البيئة Global & Local

١ - درجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن

القومي :

Local . ويتبلور هذا الدور من خلال قيام البيئة Global & Local بدور أكثر بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وذلك في إطار ما تحمله البيئة Global & Local من عناصر مشتركة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية .

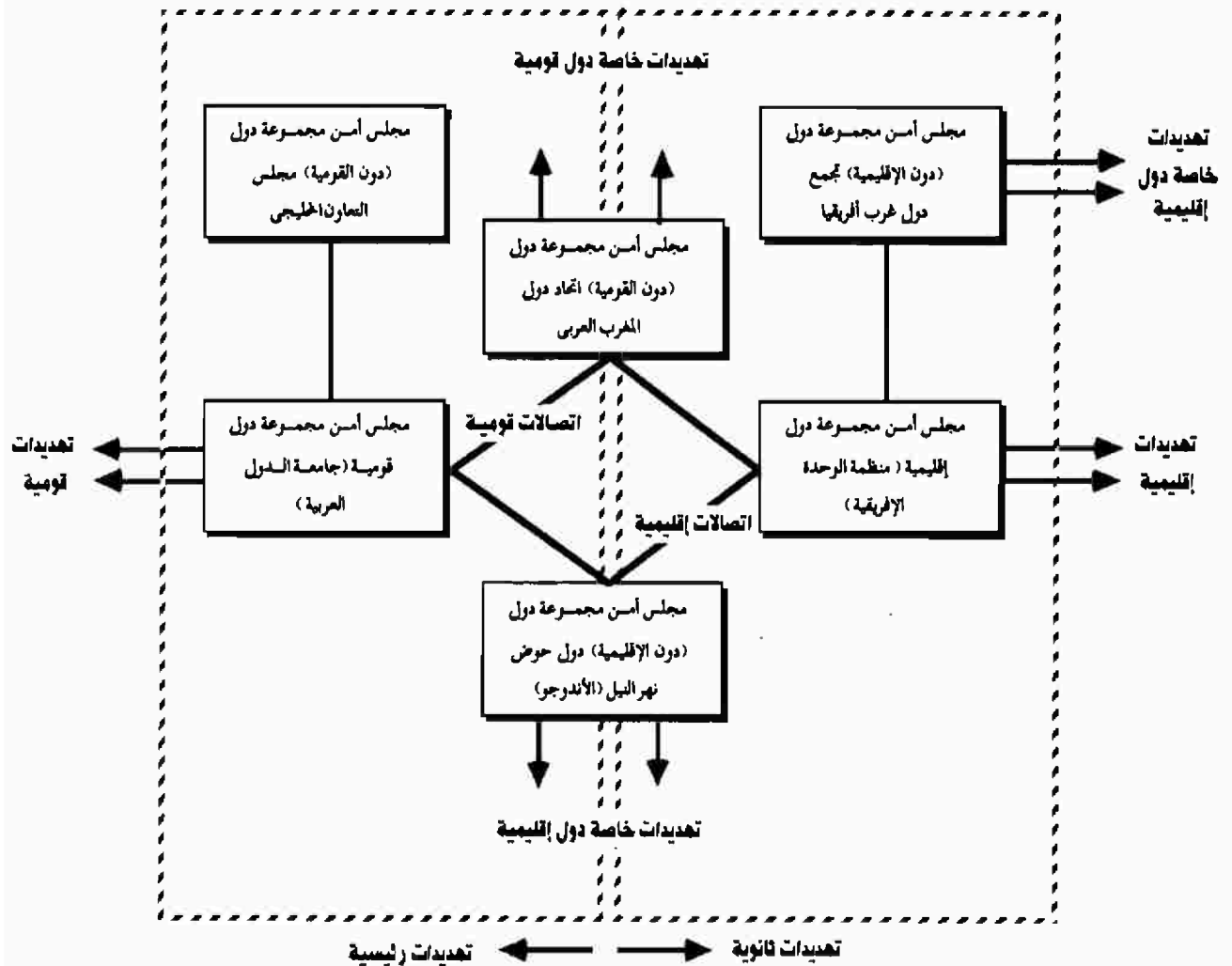
ومن ثم ، فدرجة تكاملية تؤثر في البيئة Global & Local والتي من خلالها تحدد طبيعة ودرجة مرونة تهديدات الأمن القومي واحتماليات تحوله إلى مخاطر للأمن القومي . فدرجة التكاملية داخل بيئة Global & Local تحدد طبيعة انتقال مخاطر الأمن القومي من البيئة الداخلية إلى الخارجية أو العكس .

فارتفاع درجة التكاملية بين البيئة الداخلية A والخارجية B يؤثر في قدرة البيئة Global & Local على نقل مخاطر الأمن القومي منها إلى البيئة الخارجية أو الداخلية . كذلك تحدد درجة التكاملية قدرة البيئة Global & Local على نقل مخاطر أخرى من البيئة الخارجية إلى البيئة الداخلية .

وفي المقابل وبانخفاض درجة التكاملية التبادلية بين البيئة الداخلية A والخارجية B تؤثر على قدرة البيئة Global & Local في نقل مخاطر الأمن القومي .

والجدير بالذكر هنا أن البيئة Global & Local هنا تقوم بدور المحول ومؤشره درجة تكاملية بين البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B والتي تحدد إلى حد بعيد درجات مخاطر الأمن القومي لأي دولة .

كما أن البيئة Global & Local تتوقف قدرتها على تحقيق التوازن مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال تأثيرها بمحددات البيئة الداخلية من جانب ومن الجانب الآخر تأثرها بمحددات البيئة الخارجية كل على حده . بما يعنى أن أى خلل فى هذا التوازن إنما يعنى نقل فى طرفية الأمن القومي Global & Local من الداخل إلى الخارج والعكس .



نموذج يوضح طبيعة التكاملية التبادلية لبينة Global & Local
فى إطار نموذج لعدة منظمات إقليمية وقومية ودون إقليمية ودون قومية

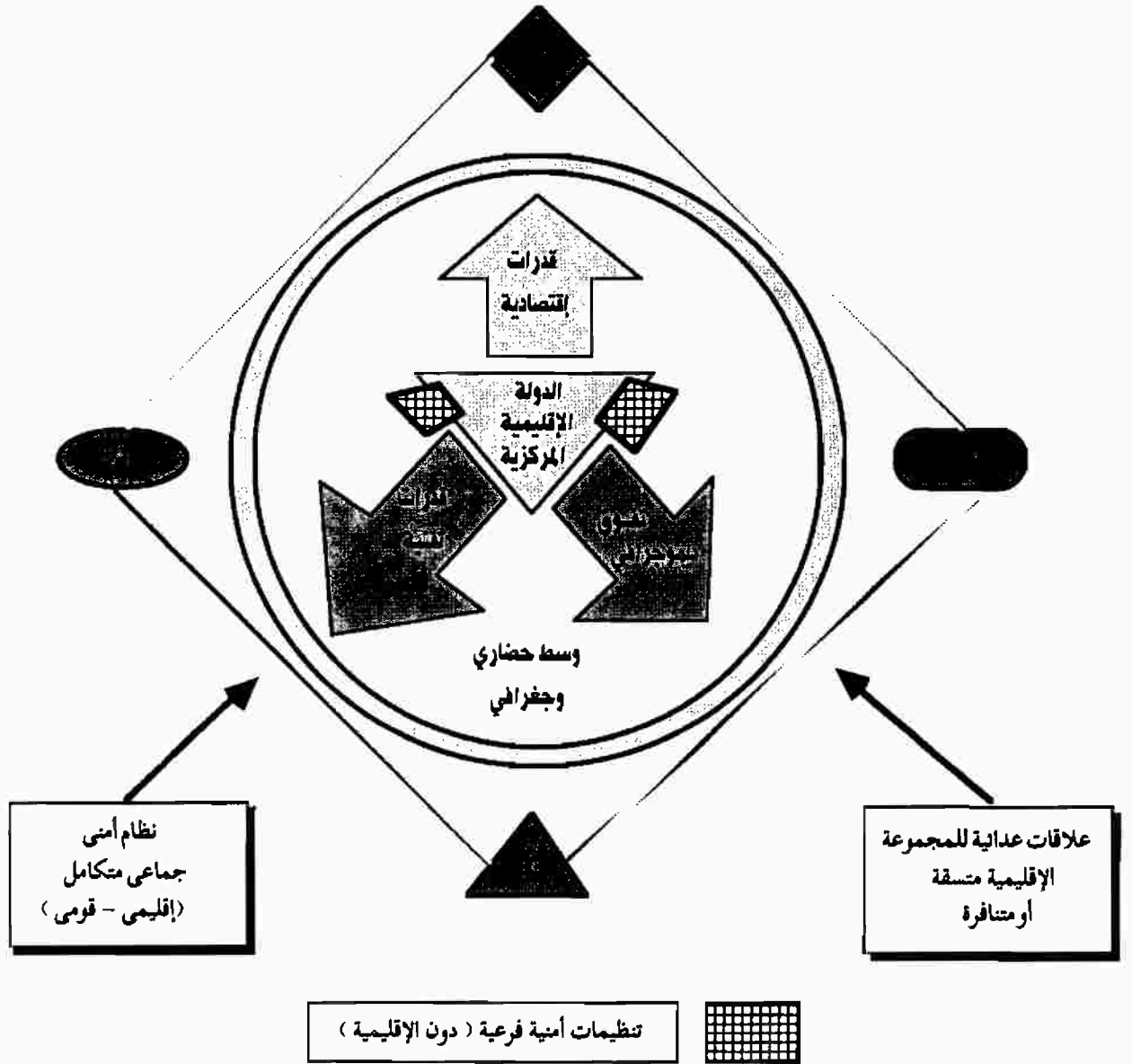
٢ - طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى المحيطة :

تأتى البيئة Global & Local بطبيعة المتغيرات فى البيئة المحيطة وذلك فى إطار أن المتغيرات التى تتسم بها طبيعة البيئة الداخلية A والخارجية B والتى تتأثر بالعوامل المؤثرة فى طبيعة وشكل النظام الدولى . جوهر الأمن القومى داخل البيئة Global & Local فى حد ذاتها لا تتغير ولكن مضامين وأبعاد مخاطر الأمن القومى داخل البيئة Global & Local تخضع للتغيرات والتعديلات لتتفق مع المتغيرات التى تطرأ على الظروف الدولية .

ومن خلال هذا فإن طبيعة المتغيرات داخل القوى الإقليمية والتى تحددها أيضاً طبيعة وشكل النظام الدولى بذلك أشكال التنظيمات الدولية تحدد أشكال مخاطر الأمن القومى لبيئة Global & Local فى ظل تأثيراتها على البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B وطبيعة الطيفية التى تنتقل خلالها مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B أو العكس .

فعامل التغير هنا هو العامل المؤثر على البيئة Global & Local يعنى أن دوافع هذا التغيير يؤثر إلى حد ما على قدرة انتقال المخاطر لبيئة الأمن القومى من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B وقدرة البيئة Global & Local لنقل المخاطر مرة أخرى من البيئة الخارجية إلى الداخلية .

ووفقاً لهذا الدور ، فطبيعة مخاطر الأمن القومى قد تغيرت مع متغيرات النزعات والصراعات . فلقد شكل العامل الاقتصادى والمخاطر العامل الاقتصادى فى بيئة الأمن القومى فى واقعنا هذا دوراً أكبر عنه العامل الاقتصادى ودوره فى فترات الحرب الباردة خلال القرن الماضى كذلك المخاطر والتهديدات الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية هى ذات الأثر الأكبر على بيئة الأمن القومى .



نموذج يوضح تأثيرات عامل متغيرات القوى في بيئة Global & Local
في إطار حماية الأمن القومي الإقليمي

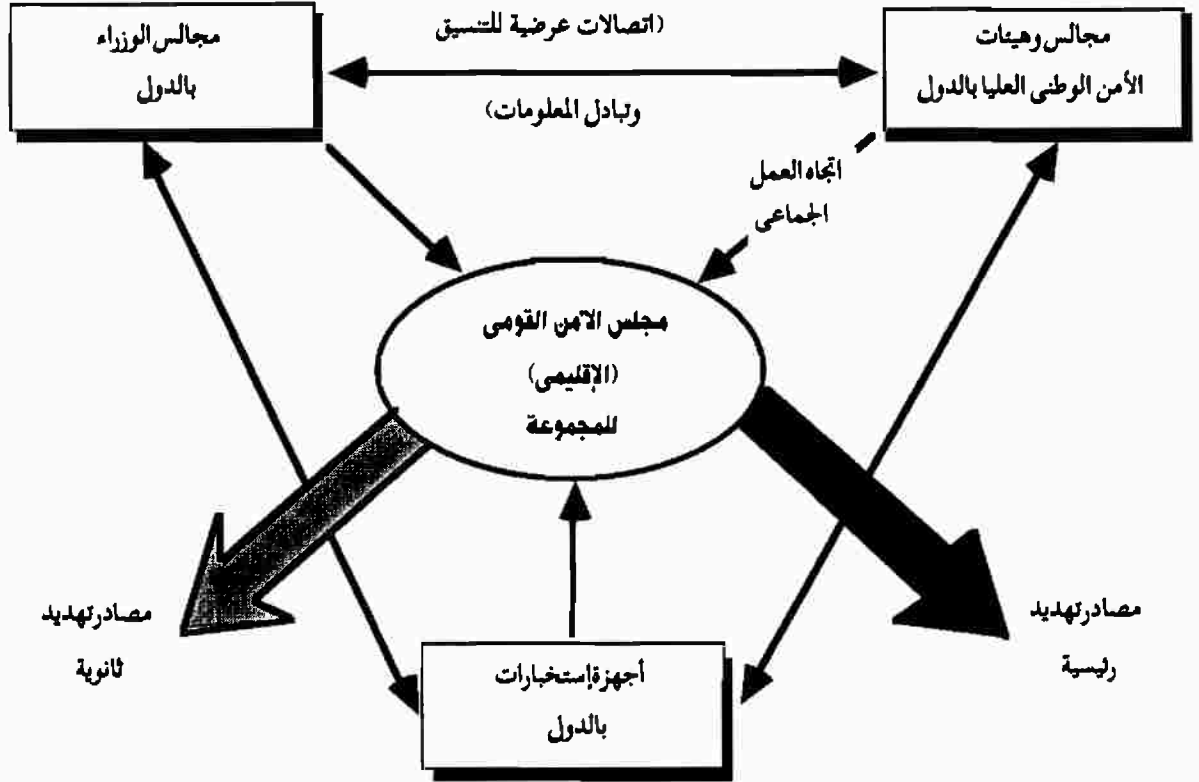
٣ - طبيعة الاستمرارية التفاعلية

لمكونات بيئة الأمن القومي :

ويأتى ضمن أهم المحددات البيئة Global & Local وهى الطبيعة التفاعلية لبيئة الأمن القومى داخل تفاعلات بيئة النظام الدولى . ففى داخل بيئة مكونة من الفاعلين الدوليين فى ظل بيئة دولية تتميز بصفة تفاعلية لهذه البيئة وتتسم تفاعلاتها بالديناميكية والتعقيد والتغيرات المتلاحقة ، وفى نفس الوقت يرتبط نمط التفاعل داخل البيئة وفقاً لإمكانات كل فاعل من الفاعلين الدوليين والتي تحدد إلى شكل بعيد مقدار فعلى لكل فاعل بين الفاعلين الدوليين ، ولما أن القوى الدولية فى حالة تغيير مستمر فإن هذه القوى فى حال تفاعل مستمر .

ولعلنا من هنا ندرك أن طبيعة وشكل التفاعلات لبيئتي الأمن الداخلى والخارجى تحدد طبيعة البيئة Global & Local فإنه مهم هنا أن نجد طبيعة التفاعلات داخل البيئة Global & Local ذات طبيعة خاصة يصعب وضع تحديد كفى لعناصر هذه التفاعلات وتحديد وزن لكل عنصر من هذه العناصر والتي لا تتم على مستوى واحد ولكن تتم فى إطار عدة مستويات .

ومن ثم فالطبيعة التفاعلية للبيئة Global & Local يجعلها فى الوقت ذاته فى إطار من التفاعلات المستمرة مع كل من البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B لتحديد مستوى درجة التفاعلات البيئة C والتي تؤثر وإلى حد بعيد قدرتها على نقل التأثيرات من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B أو العكس ، كما تحدد إمكانية ارتداد هذه المخاطر من البيئة الخارجية B إلى البيئة الداخلية A والعكس صحيح .



نموذج يوضح الشكل المؤسسي لطبيعة الإستمرارية التفاعلية داخل بيئة Global & Local
بين دولة ودول المجموعات الإقليمية (أمن جماعي أو إقليمي أو دون إقليمي)

٤ - تأثيرات عامل الشفافية، الانكشافية،

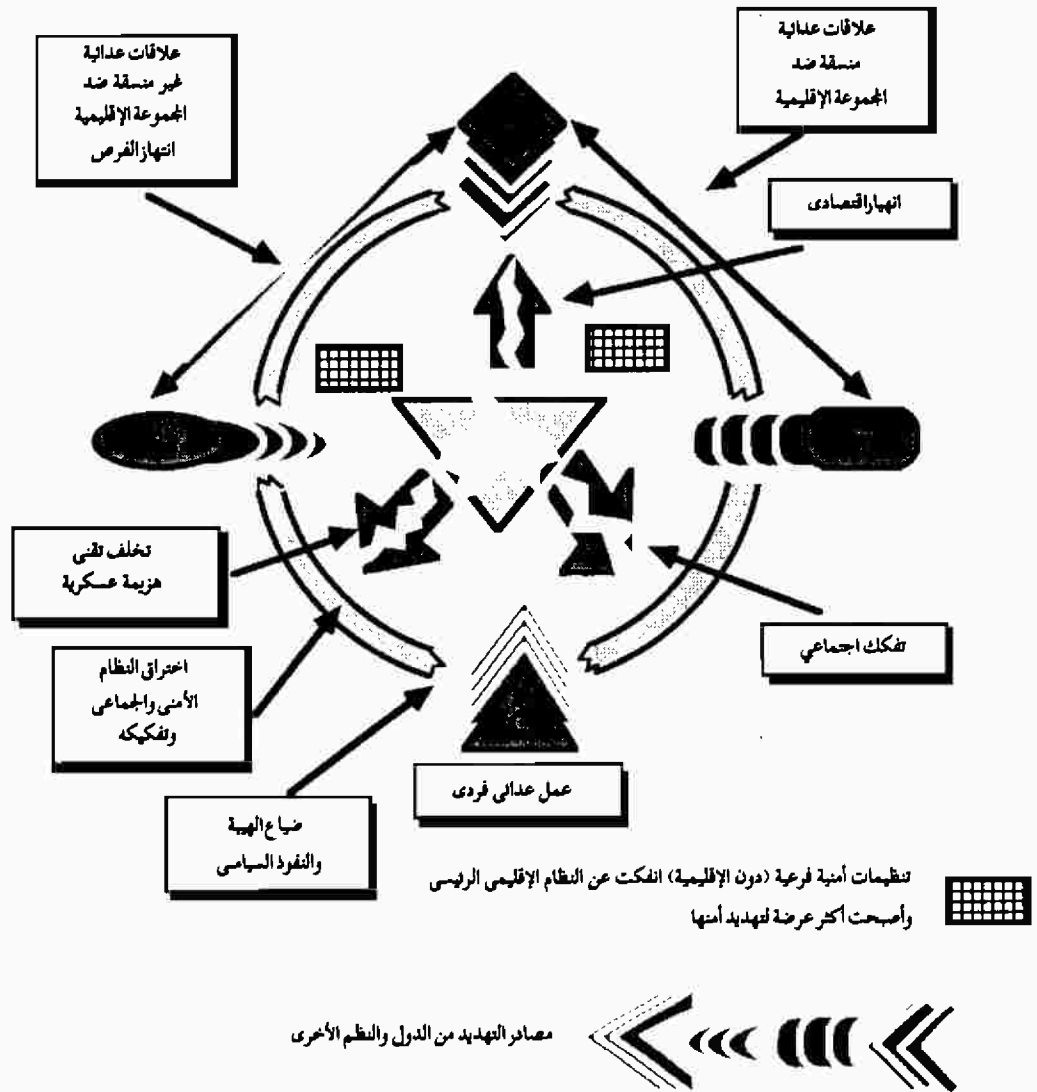
في إطار بيئة الأمن القومي :

وفي هذا الصدد يمكننا هنا رؤية أن عامل الشفافية أو الانكشافية في إطار علاقات التفاعل لبيئة الأمن القومي الداخلية والخارجية يعد من أهم العوامل المحددة لبيئة الأمن القومي Global & Local فقدرة هذه البيئة على كشف الأمور وتحقيق عنصر الانكشاف والذي يحقق الاتصال لمكونات بيئة الأمن القومي الداخلية وبيئة الأمن القومي الخارجية .

فالعامل على تحقيق استقرار الأوضاع الداخلية A يتطلب ذلك الاتصال بمتغيرات البيئة الخارجية B . والعكس يتحقق في إطار عملية الاتصال بين البيئة الداخلية والخارجية لبيئة الأمن القومي .

الأمر الذي يعنى هنا أن درجة الانكشافية أو «الشفافية» في العلاقات بين مكونات بيئة الأمن القومي الداخلية A أو مكونات بيئة الأمن القومي الخارجية B تحدد قدرة بيئة Global & Local في قدرتها على تحقيق الاتصال بدرجة ما والقدرة على تحقيق هذه الدرجة وقدرة بيئة Global & Local على نقل وتحويل تهديدات ومخاطر الأمن القومي الداخلية A إلى البيئة الخارجية B والعكس .

ولعلنا نجد هنا أن تحديد عامل الانكشافية أو الشفافية لبيئة Global & Local تتناسب طردياً مع إمكانية نقل مخاطر بيئة الأمن القومي الداخلية A إلى البيئة الخارجية B . وقدرته على ارتداد هذه المخاطر من البيئة الخارجية B إلى البيئة الداخلية A مرة أخرى والعكس صحيح وفي إطار أن بيئة الأمن القومي تتم في بيئة تتغير بالتفاعلية المتغيرة فإن درجة أو تحديد عامل الانكشافية أو الشفافية يتغير باستمرار ومن ثم فقدرة بيئة Global & Local تختلف قدرتها على نقل مخاطر بيئة الأمن القومي تتأثر بمتغيرات تحدد وإلى حد كبير درجة عامل الشفافية فعامل الانكشافية أو الشفافية قد يصل إلى حد عدم قدرته لنقل مخاطر الأمن القومي من البيئة الداخلية إلى الخارجية .



نموذج يوضح تأثيرات عامل الشفافية الانكشافية في بيئة Global & Local
في إطار مخاطر انهيار الأمن القومي للدولة